

* خليل شاهين *

الفلسطينيون يدخلون مرحلة المخاض

في اتجاه نقطة تحوّل استراتيجي

يدرک فلسطينيون أكثر أين يقفون اليوم، لكنهم يشعرون بعدم اليقين بشأن أين يريدون الوصول، وكيف، الأمر الذي يفسر المستويات المتباينة لردات الأفعال الوطنية والشعبية حيال قرارات اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٤ و٥ آذار / مارس الماضي. فقد رحّبت فصائل فلسطينية، بما فيها حركة "حماس"، بأبرز القرارات، مثل وقف التنسيق الأمني، وطالبت بتنفيذها، كما أن البعض اعتبرها تحوّلًا استراتيجيًا، بينما قلّلت "مصادر رفيعة المستوى" من إلزاميتها واعتبرتها مجرد "توصيات". أمّا الجمهور الفلسطيني، فظلت الشكوك تساوره إزاء توفر إرادة سياسية لتنفيذ معظم القرارات.

غير أن ذلك يعكس في المقابل حالة توافق على الحاجة إلى تغيير المسار السابق المحكوم بسقف اتفاق أوسلو وملاحقه الأمنية والاقتصادية، ورفض بقاء الفلسطينيين في دائرة استمرار الوضع على حاله، بما يوفره من ميزات لمصلحة اندفاع إسرائيل غير المسبوق في فرض الوقائع على الأرض، ومحاولة توظيف الانقسام الفلسطيني وسلبيات الوضع العربي بما يخدم تقدّم مشروعها الاستعماري الاستيطاني العنصري وإغلاق ملف القضية الفلسطينية.

في ظل هذه الأجواء جاء عقد المجلس المركزي على أعتاب مفترق طرق بين استمرار الوضع على حاله أو التحول نحو استراتيجيا بديلة، أو هكذا أوحى تصريحات عدد من قادة منظمة التحرير والفصائل، بما في ذلك الرئيس محمود عباس الذي دعا في كلمته الافتتاحية لدورة المجلس إلى "إعادة النظر في دور السلطة الوطنية ووظائفها، وكذلك دراسة كيفية قيام سلطة وطنية ذات سيادة حقيقية وضمنان ألا يكون الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الموقّعة من جانب واحد، بل على أساس الالتزام المتبادل من الطرفين بهذه المعاهدات والمواثيق" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، ٥ / ٣ / ٢٠١٥).

أمّا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فطالبت في كلمتها أمام المجلس بوقف المفاوضات الثنائية، والتحلل من اتفاق أوسلو والتزاماته السياسية والأمنية والاقتصادية، وإلغاء اتفاق باريس

الاقتصادي، وتفعيل المقاومة بأشكالها كافة (دائرة الإعلام المركزي - الجبهة الشعبية). وطالبت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين "بخارطة طريق وطنية فلسطينية، تنتقل بنا إلى استراتيجية بديلة تفتح أفقاً جديداً لنضالنا الوطني وقضيتنا الوطنية" في ضوء وصول المفاوضات إلى طريق مسدودة، ودعوة الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير إلى اجتماع عاجل، و"إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال وتحرير السلطة الفلسطينية من قيودها بدءاً بالتنسيق الأمني الذي تستخدمه إسرائيل من أجل تحويل السلطة إلى وكيل ثانوي للمصالح الأمنية الإسرائيلية، وانتهاء باتفاق باريس الاقتصادي الذي يعمق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي" (وكالة "أمد" للإعلام، ٤ / ٣ / ٢٠١٥). كما طالب عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، الأسير النائب مروان البرغوثي، في بيان أصدره من سجنه، المجلس المركزي بالتوافق على استراتيجية وطنية جديدة يتم استكمال إقرارها وإنضاجها في مؤتمر وطني للحوار الشامل، داعياً إلى "الوقف الشامل لكل أشكال العلاقة مع دولة الاحتلال تفاوضياً وسياسياً واقتصادياً وأمنياً، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني وواجبه في مقاومة الاحتلال من خلال مبدأ المقاومة الشاملة" (وكالة "معاً" الإخبارية، ٣ / ٣ / ٢٠١٥).

خطوة إلى الأمام، لكن..

غير أن قرارات المجلس المركزي جاءت دون سقف هذه المطالب مع أنها شكلت خطوة إلى الأمام، وخصوصاً من حيث وقف التنسيق الأمني مع سلطة الاحتلال، وتأكيد أن أي قرار جديد في مجلس الأمن يجب أن يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أرضها المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها العاصمة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤، على أن يتم ذلك تحت مظلة مؤتمر دولي، فضلاً عن رفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود الموقته، وأي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين، وكذلك متابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية ومحاسبة المسؤولين عنها، ولا سيما ما يتعلق بجريمة الاستيطان وجرائم الحرب المرتكبة خلال العدوان على قطاع غزة، والاستمرار في حملة مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية (وكالة "معاً" الإخبارية، ٥ / ٣ / ٢٠١٥). وانطوى بعض هذه القرارات على ثغرات، من قبيل إبقاء الباب موارباً أمام العودة إلى إطار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية في ضوء عدم اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن، وخصوصاً أن الرئيس عباس جدد التشديد في كلمته أمام المجلس على استعداده لاستئناف المفاوضات في حالة توفر شرطين هما وقف الاستيطان، والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى. ولم يتبنّ المجلس مقارنة المفاوضات ضمن مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة في إطار الأمم المتحدة، واستناداً إلى قراراتها والقانون الدولي، مكتفياً بالإشارة إلى توفير "مظلة مؤتمر دولي". كما دعا المجلس إلى اعتماد المقاومة الشعبية من دون تأكيد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بجميع الأشكال التي يكفلها القانون الدولي.

غير أن الثغرات الأكبر تبقى موجودة فيما غاب عن قرارات المجلس المركزي، وفي مقدمها الحاجة

إلى التحلل، ولو بالتدريج، من التزامات وقيود اتفاق أوسلو وملاحقه الاقتصادية والأمنية، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، ولا سيما في ظل عدم التزام إسرائيل بهذا الاتفاق، وسعيها المتواصل لتقليص صلاحيات السلطة ووظائفها إلى مستوى وكيل إداري وأمني واقتصادي يطيل عمر الاحتلال بدلاً من تقصيره. وفي غياب هذه العملية، يصعب على الجمهور الفلسطيني أن يقتنع بإمكان الالتزام بقرار وقف التنسيق الأمني، ما لم تتم إعادة النظر في الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية المرحلية الموقعة في ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥، والمعروفة باسم اتفاقية طابا، وخصوصاً فيما يتعلق بالملحق رقم ١ الخاص ببروتوكول الترتيبات الأمنية.

واللافت أن قرارات المجلس المركزي خلت أيضاً من الإشارة إلى إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي، في وقت تقوم إسرائيل باحتجاز العائدات الجمركية الخاصة بالسلطة، وتمارس عقوبات اقتصادية جماعية بحق الشعب الفلسطيني، وتفرض حصاراً شاملاً على قطاع غزة منذ أعوام، وذلك خلافاً لدعوات فلسطينية متعددة، من أبرزها دعوة نائب رئيس الحكومة، وزير الاقتصاد، محمد مصطفى، إلى إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، ولا سيما أن "البروتوكول الناظم للعلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أصبح مسلطاً على الاقتصاد الفلسطيني وتطوره، وعلى الأوضاع المالية" بحسب تعبيره (وكالة "صفا" الإخبارية، ١ / ٣ / ٢٠١٥).

وإلى جانب ذلك، فإن الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها بما ينسجم مع مكانة فلسطين كدولة عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة، إنما تعني إضفاء الشرعية على استمرار الدور والشكل الحاليين للسلطة لأربعة أعوام جديدة. وفي المحصلة النهائية، بدت قرارات المجلس المركزي كمن يضع قدماً في الماء وأخرى على اليابسة، لكنها تشير أيضاً إلى أن الفلسطينيين باتوا يدركون أنهم يقفون أمام نقطة تحوّل تستدعي تبني استراتيجية وطنية شاملة قادرة على تحقيق أهدافهم الوطنية.

وعلى الرغم من ارتفاع سقف مطالب الفصائل الفلسطينية عشية اجتماع المجلس المركزي، فإنها جميعاً رحّبت بقراراته، واعتبرت الالتزام بتطبيقها المحطة الأولى في اتجاه تغيير المسار السابق، بما في ذلك حركة "حماس" التي قاطع نوابها الأعضاء في المجلس الاجتماع، إذ قال عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق في تصريح نشره في صفحته في "الفايس بوك"، إن "العديد من قرارات المجلس المركزي جيدة وفي الاتجاه الصحيح، وحماس تستقبلها بإيجابية" (وكالة "صفا" الإخبارية، ٦ / ٣ / ٢٠١٥).

عقبات أمام المصالحة

وفي جميع الأحوال، فإن العقبة الأبرز تكمن أمام إمكان التوافق على استراتيجية وطنية شاملة في استمرار الانقسام الداخلي، وهو الموضوع الذي توقّف أمامه المجلس المركزي وأكد وجوب تحقيق المصالحة الوطنية عبر التنفيذ الكامل لاتفاق القاهرة وبيان الشاطئ ببنوده كلها، بما يضمن تحديد موعد لتسليم السلطة الوطنية عبر الحرس الرئاسي معبر رفح وباقي المعابر الدولية لقطاع غزة، علاوة على دعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير إلى الالتئام وانتظام عملها، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، واضطلاع حكومة التوافق الوطني في غزة بمسؤولياتها وواجباتها، وإزالة العقبات التي تعترض طريقها، ومعالجة قضية الموظفين وفقاً

لاتفاق القاهرة.

مبادرة الجهاد الإسلامي

وفي مبادرة مرشحة لتحقيق تقدّم في بعض ملفات المصالحة، قام وفد من حركة الجهاد الإسلامي ضم أمينها العام رمضان شلّح ونائبه زياد النخالة، بزيارة للقاهرة في الأسبوع الأول من آذار / مارس، وأجرى اتصالات مع قادة "حماس"، بينما نُقل عن مصادر فلسطينية موثوق بها أن هذه الجهود "حققت اختراقاً مهماً" في العلاقة بين القاهرة و"حماس"، إذ قررت مصر فتح معبر رفح يومين أسبوعياً، على أن يزداد عدد أيام العمل فيه ارتباطاً بزيادة عوامل الثقة بين "حماس" والقاهرة، كما تعهدت "حماس" بحفظ أمن الحدود بين قطاع غزة ومصر، وكذلك منع أي عمليات تسلل من القطاع إلى شبه جزيرة سيناء، أو منها إلى القطاع، والحفاظ على أمن مصر (جريدة "الحياة" اللندنية، ٢٠١٥/٣/٩).

وثمة مؤشرات على تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مصر و"حماس" بما يمكن أن ينعكس إيجاباً على عدد من الملفات، ولا سيما تفعيل الدور المصري في موضوع المصالحة، بعد صدور حكم من محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بتصنيف "حماس" حركة إرهابية، إذ طعنت محكمة هيئة قضاء الدولة في هذا الحكم، وهي خطوة قوبلت بالترحيب من طرف "حماس". ونُقل عن مصادر أمنية مصرية رفيعة المستوى قولها إن حركة "حماس" التزمت بمطالب القاهرة لرأب الصدع في العلاقات بين الطرفين، وأدت حركة الجهاد الإسلامي دوراً مهماً وضامناً لتنفيذ المطالب. كما طالبت مصر بأن توقف "حماس" جميع حملات التحريض الإعلامية ضد مصر، وعدم التدخل في الشأن المصري، وخصوصاً ما يجري على أرض سيناء، واتخاذ التدابير كلها لضبط الحدود مع مصر بشكل جاد، والإسراع في تفعيل المصالحة الفلسطينية (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٥ / ٣ / ١١).

تصعيد إسرائيلي

ومن شأن استكمال المصالحة في سياق إعادة بناء الوحدة الوطنية تمكين الفلسطينيين من مواجهة التحديات والمخاطر المترتبة على تصعيد إسرائيلي غير مسبوق، عبر سلسلة من الإجراءات السياسية والاستيطانية والاقتصادية والأمنية الرامية إلى تدمير فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وتصفية باقي الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمها حق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هُجروا منها. وتحولت المواقف المتطرفة والتهديدات الفاشية للفلسطينيين، بما في ذلك في أراضي ٤٨، والتنافس في رفض الإقرار بالحقوق الفلسطينية، إلى مادة تداولها الإعلام الإسرائيلي يومياً عشية انتخابات الكنيست، بطريقة جعلت من الصعب التفريق بين مواقف اليمين المتطرف والوسط إزاء فرص التوصل إلى تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني، وخصوصاً حزب الليكود بزعماء بنيامين نتنياهو و"المعسكر الصهيوني" بزعماء هيرتسوغ. فقد اعتبر هيرتسوغ أن المفاوضات بشأن القدس المحتلة هي "هلوسة"، وأن إسرائيل في حالة مواجهة مع السلطة الفلسطينية، في أعقاب انضمام فلسطين إلى معاهدات ووكالات دولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، وأكد التزامه توسيع البناء الاستيطاني في كتل استيطانية مقامة

على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ (وكالة "سما" الإخبارية، ١٠ / ٣ / ٢٠١٥). ويُذكر أن تقريراً أصدرته منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية، أشار إلى نمو متسارع في عمليات التوسع الاستيطاني، ولا سيما في مدينة القدس ومحيطها، حيث زادت ورش البناء في المستعمرات المقامة في الضفة الغربية، خلال سنة ٢٠١٤، بنسبة ٤٠٪. وأوضح التقرير أن استدرج العروض لبناء مساكن جديدة في المستعمرات بلغ أعلى مستوى له خلال ١٠ أعوام، مشيراً إلى أن عملية بناء ٣١٠٠ وحدة استيطانية بدأت في سنة ٢٠١٤ في المستعمرات المقامة في الضفة الغربية، في حين أن استدرج العروض أُطلق لبناء ٤٤٨٥ وحدة في مستعمرات الضفة والقدس خلال تلك السنة، وهذا "رقم قياسي منذ عقد على الأقل" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٣ / ٢ / ٢٠١٥).

وفي المقابل، لم يعد من المستهجن تداول تهديدات فاشية ضد الفلسطينيين، من قبيل تهديد وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف أفيغدور ليرمان، في مؤتمر انتخابي في مدينة هيرتسليا الإسرائيلية، بقطع رؤوس فلسطينيي أراضي ٤٨، إذ قال "يجب رفع الفأس وقطع رأس كل من هم ضدنا، ومن دون ذلك لن نستطيع البقاء في إسرائيل". كما ردّ على نية السلطة الفلسطينية مقاضاته في المحكمة الجنائية الدولية بالقول: "الجواب الذي ستلقاه السلطة الفلسطينية مني على ذلك سيكون بعد أن أتولى منصب وزير الدفاع" (موقع "دنيا الوطن"، ١٠ / ٣ / ٢٠١٥).

إدارة الصراع

وبينما يتضاءل الرهان الفلسطيني على إمكان تحقيق أي تقدم حتى إن تم استئناف المفاوضات، فإنه لا يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة في مرحلة ما بعد الانتخابات الإسرائيلية لاتباع سياسة تتجاوز حدود إدارة الصراع، ونزع فتيل أي مجابهة فلسطينية - إسرائيلية واسعة النطاق، كما لا يبدو أن دور اللجنة الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي مرشح للخروج عن هذا السياق، على الرغم من تردد دعوات إلى استئناف المفاوضات في إطار إقليمي. ونقلت صحيفة "القدس" المقدسية عن مصدر مطلع أن الرئيس الأميركي "لا يحتفظ في جعبته بأي مبادرات جديدة تعيد الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات بعد الانتخابات (الإسرائيلية)، خاصة في ظروف التوتر الحالية بين الطرفين، والتي وصلت إلى مستويات غير معهودة منذ نهاية عام ٢٠٠٤ في نهاية الانتفاضة الفلسطينية العنيفة". وأضاف أن "الرئيس أوباما ووزير الخارجية (جون) كيري يركزان تماماً على المفاوضات الجارية بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين وألمانيا مع إيران من أجل التوصل إلى اتفاق صفقة بشأن برنامجها (إيران) النووي" (موقع "فلسطين اليوم"، ٦ / ٣ / ٢٠١٥).

وكانت واشنطن عبّرت عن خشيتها من تفجّر الأوضاع مع ممارسة الضغوط على الجانب الفلسطيني للتراجع عن التوجه نحو محكمة الجنايات الدولية، وقالت وزارة الخارجية الأميركية على لسان الناطقة باسمها جنيفر بساكي، إن "الإدارة الأميركية تخشى من انهيار السلطة الفلسطينية اقتصادياً خلال شهور معدودة في حال لم يتجدد تحويل أموال الضرائب للسلطة التي تحتجزها إسرائيل، وتخشى الإدارة الأميركية بالتالي من أن يؤدي ذلك إلى أزمة خطيرة جداً، وفوضى أمنية واندلاع العنف". وأضافت: "في الوقت الذي نشعر فيه بضرورة وقف المساعي الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية، من جهة، فإننا أيضاً معنيون بمنع انهيار السلطة الفلسطينية" من جهة أخرى (المصدر نفسه). ■